

تاريخ التجارة في العصور الوسطى (ف. هايد)

مراجعة
جورج كتوره

يتكون الكتاب بترجمته العربية من أجزاء أربعة تزيد صفحاته على الألف وخمسمائة صفحة. وقد تمت ترجمته على مدى أكثر من عقد من السنين إذ ظهر جزؤه الأول عام 1985 وتوالت الأجزاء حتى كان آخرها عام 1994. هذا في الطبعة العربية إلا أن الكتاب أقدم من ذلك بكثير. فبين الترجمة العربية والأصل الأجنبي أكثر من قرن أيضاً. إذ إن الباحث ف. هايد أمين مكتبة شتوتغارت قد وضعه لِسَدَّ النقص في الدراسات التي تتناول العلاقات الاقتصادية ولاسيما التجارية بين الشرق والغرب. وإن كان الموضوع قد انحصر هنا بين عالمين، الروماني والجرماني كما يقول المؤلف في المقدمة، وبين الشرق الأدنى عبر المتوسط غالب الأحيان أو سواء من الممرات كالمحيط الهندي أو البحر الأسود أو سواء، كما يتجلى من الدراسة الكاملة. وفي إطار زمني محدود هو القرون الوسطى، فإنَّ البحث قد تشعب أكثر من ذلك إن بسبب التوسع التجاري لما تفرضه طبيعة السوق بلغتنا، أو بفعل التوسع العسكري إبان الحروب الصليبية مثلاً، إذ تواجه هذان العالمان وجهاً لوجه وأصبحا عرضة لشتى التغيرات.

تتناول الدراسة الوجه التجاري من العلاقات من زاوية سنقول فيها كلمتنا في نهاية العرض، ومع التجارة تناولت ما يتعلق بها من مقومات، كالطرق والموانئ والأساطيل والجاليات والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية وأنظمة الضرائب وبعض طرق البيع.. إلخ مما جعل الدراسة بالحجم المشار إليه.

تتخذ الدراسة عصر الإمبراطور جوستنيان (527 - 565م) نقطة انطلاق لها، وتشير بشكل خاص في هذه الفترة، إلى نوع شبه وحيد من السلع التجارية التي شكلت أساس التجارة بين الشرق والغرب. والسلعة هذه هي الحرير الذي ازداد الطلب عليه تلبيةً لحاجة البلاطات في بيزنطة، إلى جانب حاجة رجال الدين في ملابسهم الحبرية. أما المصدر الأساس له فكان الصين وكانت الطريق المتبعة في التصدير آنذاك تمر عبر ممرين، أحدهما شمالي عبر آسيا الوسطى، وآخر جنوبي عبر أثيوبيا. وفي الحالتين كان الفرس هم وسطاء هذه المادة التجارية إلى جانب مواد أخرى تحضر من الهند وأهمها التوابل والبخور. ومن ثم كانت الطرق البرية عبر مصر إلى المتوسط أو عبر المسالك الجبلية من أفغانستان حالياً إلى بلاد فارس وتركيا فبيزنطة سبباً لتغير عدد من المدن الساحلية. ثم كان العصر العربي ليبدأ التحول من التجارة عبر الفرس إلى التجارة بواسطة أساطيل عربية وصلت حتى الصين. وقد وصف المؤرخون والجغرافيون العرب مسار سيرها بمحاذاة الساحل الفارسي وصولاً إلى خليج البنغال. كما أشاروا أيضاً إلى مستعمرات تجارية أقامها هؤلاء مع عائلاتهم في بلاد الصين. وكانت تقوم بدورين متكاملين، نشر الإسلام والقيام بمهام تجارية. من المواقع الهامة يشار هنا إلى مدينة كانتون. أما البلدان الإسلامية فقد شهدت ازدهار عدد من المدن والشعور، مثل جدة وساحل عدن ومكة، إلى جانب مدن أخرى. كما يشار أيضاً إلى شهرة بعض الحواضر الفارسية والعربية بصناعات حرفية معينة، كالزجاج والصباغ والأقراط في المدن الإسلامية. كما أن الجغرافيين العرب مثل المسعودي والإصطخري أشاروا إلى موانئ ومستودعات متعددة تتوزع بين سمرقند وبخارى وطرابزون واستراباد. في الإطار نفسه يشار أيضاً إلى بعض الرحالة العرب الذين يعتمدهم المؤلف مرجعاً له. علماً أن مصادره الأساسية هي مصادر أجنبية لاتينية المصدر ولذلك سبب سنقوله أيضاً في نهاية المراجعة.

في التجارة لا بد من البحث عن دور الوسيط. والكتاب يؤرخ لتاريخ التجارة بين الشرق والغرب بالدرجة الأولى. من هنا نجد مقاطع طويلة تتناول دور ومكانة كل منطقة في هذا القطاع الاقتصادي. ففي مرحلة أولى لعبت بيزنطة دوراً هاماً خاصة على صعيد تجارة الحرير حيث المادة من أقصى الشرق. ولذلك تبريره في

ولع الأباطرة وأفراد حاشيتهم بهذه المادة وجعلها الفضلى لباساً وهدايا. وثانياً لحاجة الكنيسة لها لباساً خاصاً لرجال الدين ولتزيين مذابح الكنائس وواجباتها. وإذا كانت هذه المادة قد تكدست في القسطنطينية فإنها قد مرت عبر أنطاكية والإسكندرية. وعبر هذه المدن مرت البضاعة هذه مع غيرها طبعاً إلى المدن الإيطالية لاسيما البندقية وبيزا لتمر عبرها بعد ذلك إلى الغرب في ممرات نهريه كالدانوب. وإلى شمال أوروبا إلى روسيا والدول الأسكندينية حيث تبرز النقود الفضية والذهبية المكتشفة بكثرة حجم التجارة مع الشرق. وقد وضع بعض الدارسين استناداً إلى المكتشفات الحديثة خرائط توضح سير العمليات التجارية مبرزين منها مجرى نهر الفولغا والأقاليم المجاورة لبحر البلطيق وخليج فنلندا ومن ثم السويد. فكمية النقود المكتشفة وتاريخ ضربها تبرز حجم الحركة التجارية واستمراريتها، فثمة عملات تعود إلى العام 698 (بداية العهد الأموي)، ومنها ما يعود إلى نهاية العصر البويهي. وتبرز مصادرها، أي الأماكن التي سُكَّت فيها مدناً مثل بغداد وجرجان وطبرستان وسمرقند وبخارى وشاس إلخ.

لا ينكر الدارس إمكانية أن تكون بعض هذه النقود قد وصلت عن طريق القرصنة التي مارسها الفايكنج في غزواتهم وهي غزوات لم ينج منها حتى سكان شمال أسبانيا أو تجارهم بعبارات أدق. إلا أن المعلومات التي أوردها الجغرافيون العرب قد دلت على توصيف صحيح لمسالك هذه المناطق ولطرق العبور منها وإليها. والأرجح هنا أيضاً أن يكون البحارة البلغار قد قاموا بدور الوسيط. وقد أشار كل من ابن رسته وابن خرداذبه إلى وصول سفن أهل الشمال هؤلاء إلى بحر قزوين وإلى انتقال بضائعهم إلى جرجان ومن ثم إلى بغداد برأ. ومن هذه المتوجات يشار إلى الفراء والصوف والريش وزيت السمك إلخ. وإذا كانت شعوب الشمال هذه لم تتزود بالكماليات كالتوابل والحريز فإنها أبدت اهتماماً خاصاً باستيراد القطع الفضية والزجاجية والحلى النسائية كالأقراط والأساور. كما تثبت الدراسات من جانب آخر ازدهار الطريق التجارية مع الدولة البيزنطية وقد تكرر ذلك في بعض المعاهدات ومنها ما يعود إلى العام 911م. حيث نجد وصفاً لتحركات التجار

وللشروط التي كان عليهم الخضوع لها (إقامة - ضرائب - عدد التجار - مكان تجمعهم إلخ). وهنا أيضاً كانت القسطنطينية هي المدينة التي تشهد عمليات التبادل. وكانت كييف المدينة التي تستأنف منها التجارة شمالاً.

ومن المكتشفات النقدية أيضاً في ألمانيا نستدل على توطيد العلاقات التجارية التي يشير الجغرافيون ومنهم العرب (ابن خرداذبه) إلى طرق مسيرتها من غرب أوروبا وبراً عبر ألمانيا ثم إلى أقاصي المشرق. كما يشار أيضاً إلى تولي تجار يهود توصيل المواد ما بين شمال ألمانيا (هامبورغ) أو أواسطها (ماينز) وتوزعها شرقاً وغرباً. وقد أوردت المصادر أيضاً أسماء تجار كانوا يتولون إيصال السفن والبضائع وترتيب المعاهدات. بل إن القزويني والطراطوشي (أبو بكر محمد المولود عام 1059م) والذي وصل إلى ماينز قد أشارا إلى أهمية هذه المدينة قبل اندلاع الحروب الصليبية وإلى ازدهار تجارة التوابل والمواد الكمالية الأخرى. أما التجارة مع بريطانيا فقد قامت بمبادرات من التجار الأسكندنافيين.

أما مع فرنسا فالتجارة قديمة العهد، وعلاقة شارلمان بهارون الرشيد معروفة وتبادل السفراء دليل على ذلك. وتأدية فرائض الحج المسيحية إلى القدس لم تكن كلها بأهداف دينية فغالباً ما يعود الحجاج ببضائع من الشرق عبر موانئ مرسيليا وأفينيون غرباً ومن الإسكندرية شرقاً. التاريخ هنا يتناول المرحلة المبكرة من القرون الوسطى، المرحلة السابقة على الحروب الصليبية. ولكن مع إيطاليا سيختلف الأمر قليلاً لبروز المدن التجارية وللعلاقات بين روما وبيزنطة. لذلك نجد أن روما - وليس المدن الساحلية - المرافئ التي ازدهرت فيما بعد، وهي التي استقطبت الحركة التجارية أول الأمر. والأقمشة المستوردة، بما عليها من رسوم غير دينية توحى بمصدرها الشرقي. أما الأقمشة ذات الرسوم الدينية فهي على الأرجح من بيزنطة أو من بلاد الإغريق. يضاف هنا إلى التجارات السائدة عادة الاتجار بالعبيد.

بازدهار المدن الإيطالية وتنافسها فيما بينها قامت علاقات متعددة مع الشرق العربي؛ إن بهدف التجارة المباشرة، أو للتوسط مع الشرق باتجاه الهند فالصين.

ولا يخفى أن بعض العلاقات قد قام على القرصنة أو المساعدة عليها. مما أثار تدخل البابا ضد إمارة نابولي. ومع ذلك نجد منذ العام 973م عقوداً توجي بقيام معاهدات تجارية بين مصر والأماليين ومع هؤلاء وسوريا والقسطنطينية أو مع أمراء السلطة في هذه البلدان. وكان التجار يحصلون على رسائل توصية وعلى ألقاب تساعد في التوغل في المدن المتعددة والابتعاد عن الشغور التي يصلون إليها في الجهات المقابلة وإقامة صفقات مع السكان المحليين، بل على إقامة أحياء خاصة بهم كان معظمها جزءاً من اتفاقات نجد لها وقعاً كبيراً في العديد من الوثائق. أما البنادقة فقد اشتهروا بتجارتهن مع السواحل السورية والمصرية وحتى الفرنسية بموجب معاهدات مع شارلمان وحصولهم على امتيازات خاصة. بل إنهم لم يتورعوا من التجارة بالأسلحة والأخشاب (لصناعة السفن) ونقلها إلى العرب على الشواطئ الشرقية رغم اعتراض الدولة البيزنطية على ذلك وتهديدها لهم. علماً أن تجارة الأقمشة الحريرية والتوابل تبقى الأهم بالنسبة لهم.

لا يقتصر الأمر هنا على هذه المدن فقط. لكن شهرة المدن الإيطالية الأخرى ستنتظر الحروب الصليبية وما ترتب عليها من إسهامات ومن حظوظ. وقبل نهاية هذه الحقبة يولي المؤلف التجار اليهود عناية خاصة. ونقلاً عن ابن خرداذبة يصف المؤلف الطرق التي كان يسلكها هؤلاء إلى جانب التجار الآخرين بالطبع، فيصف طريقهم من بلد الفرنجة إلى الصين عبر مصر وبرزخ السويس فالقلم والمحيط الهندي، أو عبر سورية وأنطاكية والفرات حتى المحيط الهندي عن طريق الخليج الفارسي، هذا إلى جانب طرق أخرى. والمؤلف هنا يشير إلى اختصاص اليهود بتجارة العبيد، طبعاً إلى جانب الاتجار بمواد أخرى.

مع بدء الحروب الصليبية كانت الموانئ الإيطالية قد تحولت من مجرد سواحل إلى جمهوريات منظمة، وقد جاءت مشاركتها في الحروب موازيةً لوضعها السياسي والتجاري. إلا أن أهم ما تميز به سكان هذه الموانئ، عدا كونهم من البحارة المحترفين، هو حصولهم على امتيازات خاصة في المدن التي أقام فيها الصليبيون ممالكهم. فاحتفظوا بموجب عقود ومعاهدات بأحياء

بأكملها وغالباً على منافذ الموانئ، كما في عكا أو حيفا أو طرابلس مثلاً وكان ذلك من ضمن عقارات أخرى. فأقاموا مستشفيات وأديرة وكنائس حظيت برعاية خاصة. ويشار هنا إلى دور كل من جنوة والبندقية وبيزا، ومرسيليا بدرجة أخيرة. وكان أبناء هذه الجاليات من المشاركين الفعالين في كل حصار وكان لبعضهم حصّة في كل فتح حتى لو لم يشاركوا في القتال. واللافت أيضاً أن الأحياء التي اكتسبوها كانت غالب الأحيان أحياء تجارية، ولها مزارع وإيرادات أخرى في الأرياف، بما يتوازي مع الأوضاع الإقطاعية التي عرفت أوروبا في تلك الفترة والتي طبقتها الممالك الصليبية في مناطق نفوذها، مما كان يوحى أحياناً بتنافر بين الممالك الإقطاعية وبين الأحياء التجارية شبه المستقلة في المدن الساحلية.

من الناحية التجارية، وبغض النظر عن العلاقة الداخلية بين الممالك والمستعمرات التجارية وبين هذه وتلك مع الكنيسة (البابا) ومع الدولة الأم فإن التجارة قد شهدت في هذه الفترة نهضة لم تعرفها من قبل. فالتاجر صار هنا في وطنه كما يقول المؤلف مع التجاوز طبعاً. لكن الأهم هو أن التجارة تحولت إلى نوع من الترانزيت فأصبحت الأسواق السورية والفلسطينية والمصرية أحياناً ممراً لمختلف البضائع التي تتكدس ليعاد شحنها إلى الغرب. مع العلم أن الطريق إلى الشرق ظل مفتوحاً بشكل كلي عن طريق فارس وأفغانستان، أو من الطريق البحري عبر المحيط الهندي. ويكفي أحياناً أن نستدل على ازدهار التجارة من أسماء الأحياء أو الأسواق فيها (سوق الحرير - سوق الخشب. أو الأحياء التي تنسب إلى البنادقة والجنويين والأمافيين وما شابه). وهذه الأسواق لا نجدها في المدن الساحلية وحسب، بل في الداخل أيضاً، في حمص ودمشق وحلب أو على مجاري دجلة والفرات أو الأنهار الأخرى. بل إن بعض الممالك (مملكة بيت المقدس مثلاً) قد مارست التجارة كوسيط بين بلد إسلامي وآخر. فالمبادلات التجارية صارت هم التجار والأمراء الذين استقروا فيها والذين غالباً ما كانوا يقومون برحلتين تجاريتين بين الغرب والشرق: واحدة في حزيران وأخرى قرابة عيد الفصح (أوائل الربيع عادة) والرحلة هذه تستقطب الحجاج. أما التجارة فلم تكن تقتصر على نقل البضائع من الشرق إلى الغرب، وهي هنا توابل وأقمشة حريرية، بل إن

أعمال إيصال المواد التي يحتاجها السكان الجدد كانت جاريةً على قدم وساق من الغرب خدمةً لهذه الطبقة البرجوازية (الإقطاعية) التي استقرت في الممالك الصليبية وفي أحياء المدن التجارية الكبرى.

في إطار التوسع في البحث بالعلاقات التجارية بين الشرق والغرب، يفتح المؤلف هامشاً طويلاً، إذ يؤرخ بنوع من التوسع للعلاقة بين اليونانيين وبين الدول اللاتينية الأصل (إيطاليا - ألمانيا وفرنسا). إذ سعت هذه باعتبارها دولاً لإيجاد موطئ قدم تجاري تنامي مع الوقت وأصبح جاليات كبيرة في أرجاء متعددة من اليونان والبلقان. والمؤلف إذ يؤرخ لذلك فهو يجعله في إطار الصراع السياسي بين هذه الأمم؛ من جانب قومي أول الأمر ومن جانب ديني فيما بعد - الصراع بين كنيسة شرقية وأخرى غربية. أما من ناحية أخرى، الناحية التي تهمنا هنا، فالواقع أن الجاليات القومية اللاتينية قد تنامت بسرعة حتى بلغ أعداد بعضها عشرات الآلاف مع أنها كانت في حالات صراع متعددة الجوانب فيما بينها أولاً. وقد تكون المنافسة المهنية هنا هي السبب. ومن خلال التحالفات التجارية التي كانت تقوم بين ممالك الدولة البيزنطية وسائر الإمارات الأخرى. واللافت أيضاً في شكل العلاقة هنا هو سعي هذه الجاليات لإيجاد كنائس خاصة بها، وإدخال ممتلكات الجالية في أحيان كثيرة ضمن ممتلكات الكنيسة، وذلك لاعتبارات اقتصادية تحول دون المصادرات أحياناً، خاصة إبان صراع الأباطرة فيما بينهم. وقد أثبتت الأيام ذلك خاصة في فترة الحروب الصليبية وتبادل الممالك بين أمير وآخر إذ استطاع قادة الحملات في فترة من الفترات مد سلطانهم باتجاه القسطنطينية. وكان للجاليات الأوروبية هنا الدور الحاسم من حيث المشاركة الفعلية أو افتعال الفتن والدسائس، مما أتاح لأهالي البندقية وجنوة وبيزا وعلى فترات الحصول ليس على الامتيازات التجارية وحسب، بل وحق الاستيلاء على جزر كاملة تنتشر في الأرخبيل اليوناني. وقد استطاعت هذه الجزر، أو بعضها، أن تتحول إلى أوكار للقرصنة شرقاً وغرباً (جزيرة كريت مثلاً). بل إن هذه الجزر قد اكتسبت قوةً وقدرة على المنافسة جعلتها تفرض شروطاً خاصة كالإعفاءات الضريبية. كما أن بعضها قد امتاز بتخصص الأسواق بمادة معينة. فمارس بعضها تجارة

الحرير بل صناعته، وتحول البعض الآخر مخزناً للحبوب كالقمح. وهكذا.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جزءاً من تاريخ هذه الجزر وتجارتها وعلاقاتها لا بد من ربطه بالتاريخ السياسي المليء بالمشاحنات والخصومات والدسائس وصراع الأباطرة في عهد كان النظام الإقطاعي هو السائد، وأسياد هذا النظام هم ملء الساحة الأوروبية شرقاً وغرباً. ثم إن المدن التجارية الإيطالية - المدن/الجمهوريات - قد توسعت أيضاً في قلب الممالك اللاتينية التي كانت نتيجة للوجود الصليبي. وإذا جاز لنا أن نختصر هذا الوجود فإننا ننتقل إلى نهايته الأولى إن صح القول، أي إلى ما بعد انتصار صلاح الدين الأيوبي حيث يشعر القارئ وهو يستعيد هذه الفترة بقوة هذه الأسواق من خلال حجمها وما وجد فيها من غلال وبضائع ومنتجات. هذا من جانب. ومن جانب آخر وقبيل هذا الفتح ثمة دلائل أخرى تجلت في صراع هذه الجاليات فيما بينها وحتى في ظل وجود المملكة الصليبية الراحية والمستفيدة في آن. وهو صراع عانى منه السكان المحليون في غالب الأحيان إذ كان يجري باستمرار من أجل كسب أحياء جديدة على الشاطئ بالطبع، أو من أجل تعزيز بعض الأديرة التي يتعصب لها هذا الفريق أو ذاك. وبعض هذه الأديرة والكنائس ما زال قائماً إلى اليوم. وكان على الإدارة العسكرية أو السياسية أن ترضخ لهذه الخلافات نظراً لحاجتها الملحة لأساطيل هذه الجاليات، أو من تمثيل، والتي شكلت دولة ضمن الدولة. بل إن المؤلف قد أورد باستمرار الموائيق والمعاهدات التي تكبل السلطة أحياناً وتطلق يد الجاليات وتبرر الإعفاءات الضريبية المتعددة. والدليل الأخير الذي نسوقه هنا على أهمية هذه الجاليات هو ما استطاعت أن تستعيده بعد وفاة صلاح الدين وبعد النجاح النسبي للحملات الصليبية المتأخرة. إذ استطاعت هذه أن تبرز حقها بسهولة حتى في الأحياء المدمرة أو المحروقة وأن تستعيدها وأن تعيد بناءها مجدداً لتمارس من جديد فعلها وقوتها التجارية كصلة وصل بين الشرق والغرب. ونقول في الهامش إن الموائيق كانت تحفظ بأكثر من نسخة، مع الجالية ومع الدولة العاطية وفي إدارة الدولة الأم.

ولا فائدة هنا أن نعيد مجدداً أسماء هذه المواقع على السواحل ما بين فلسطين وأنطاكية. فمعظمها قد خضع لشروط متشابهة، ولا أن نعيد تفصيل المنتجات والسلع التي كانت موضوع التجارة فهذه السلع لم تتغير كثيراً في هذه الفترة. وإن كانت تجارة الخمور قد عرفت بعض التوسع النسبي، للحاجة طبعاً وللتصدير أيضاً. ولكن لا بد من الإشارة إلى نمو تجارة الحرير وإلى نقلها إلى الجزر اليونانية أولاً ثم إلى الغرب تجارة وإنتاجاً. علماً أن هذه كانت في بداية العصور الوسطى من أسرار التجارة في الصين إذ يحرصون على تصدير المنسوجات أو الخيوط ولا يجعلون التاجر يعلم بكيفية الصناعة أو الإنتاج.

خارج حدود الإمارات الصليبية تشير الدراسة إلى قبرص وأرمينيا والمناطق السورية الشرقية حيث تسهم الطرق البرية في ارتياد الداخل إلى الشرق عبر قونية. أو من الإسكندرون باتجاه جبال طوروس فالداخل التركي. وكانت لأرمينيا شهرة خاصة بالأقمشة الصوفية وتلك المصنوعة من شعر الماعز. وهنا أيضاً استطاع البنادقة والجنويون إقامة علاقات تجارية ممتازة. أما فيما يسميه الباحث بسورية المسلمة، فإن ما يريده هو البحث في الداخل الذي يلي بعض الإمارات الصليبية شرقاً. حيث كانت هذه حلقة لا بد منها باتجاه الشرق في هذه الفترة (أوائل القرن الثالث عشر). هنا نجد مجدداً علاقات مباشرة بين جمهورية البندقية وأمراء حلب مثلاً حيث فتح البنادقة فنادق وحمامات وأقاموا كنائس وحدائق إلى جانب الاستفادة من الإعفاء الضريبي على بعض البضائع. وكان القطن من المنتجات التي تعززت تجارتها وزراعتها. وتشير الدراسة أيضاً إلى منح بعض أهل الجمهوريات فنادق على العاصي مما يوحى بتوغلهم شرقاً وإقامة أماكن لتواصل قوافلهم في هذا الاتجاه.

احتلت مصر في القرون الوسطى مكانة متميزة، خاصة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. إذ كان البحر الأحمر من المنافذ الهامة بين اليمن ومصر، ومن ثم إلى الهند وبين مصر ومن ثم إلى المتوسط فالغرب مجدداً. مع تحول في الطرق البرية أحياناً إبان الحروب الصليبية ومحاولات النزول المتكررة على

السواحل المصرية. ومن الثوابت أيضاً أن النيل كان من المجاري الهامة لنقل التوابل الهندية لتتكدس في الإسكندرية ثم لتشحن غرباً. ومن السجلات نجد أن مصر قد تعاملت مع أكثر من جالية. فالسفن الروسية قد تجاوزت القسطنطينية لتصل إليها، وكذلك نجد علاقات لجزيرة صقلية مع مصر. ولكن الغلبة تظل للإيطاليين إذ أقامت بيزا علاقات مقبولة مع الخلفاء الفاطميين وأخبار السفراء أو القناصل ومقالبهم تشهد على ذلك. لم تكن بيزا الجمهورية الوحيدة التي تميزت بعلاقاتها فالبندقية وجنوة أقامتا بعد أفول الحكم الفاطمي علاقات ممتازة مع مصر وكانت الشروط هنا كما سابقاً عدم التعامل (المباشر) مع الدول الصليبية مما يوحي بمركز مصر كثغر لا يمكن أن يستغنى عنه. تثبت من ذلك عبر المعاهدات المتتالية ولدينا نصوص بعضها. هنا يشار إلى محاولات فردريك الثاني التقرب إلى مصر وإلى معاهدة ألفونس الثاني مع السلطان قلاوون. مما يوحي بتشعب العلاقة وعدم اقتصرها على المدن الإيطالية بل بانتشارها إلى الممالك الفرنسية والأسبانية. إذ لا نعدم وجود سفن لهذه الدول أو الممالك على السواحل المصرية وتحديدًا في ميناء الإسكندرية.

فيما يتجاوز الأراضي التي خضعت للدول الصليبية، لا بد من الإشارة إلى العلاقات التجارية المتينة والمعقدة بين المدن الإيطالية وبين دول الروم حتى أواخر القرن الثالث عشر. وهي مرحلة لا تشهد علاقات تجارية صرفة، بل إن التجارة فيها صارت معبراً لتدخلات سياسية متعددة ومتشعبة. لكن الجامع فيها هو إحكام تنظيم الأساطيل والممرات والطرق التجارية، وهي هنا عبر البوسفور والبحر الأسود أي في مناطق ضيقة تستوجب إقامة معاهدات صريحة وواضحة. يقابل ذلك تنظيم واضح من جانب الجاليات التي أصبحت ممثلةً عبر قناصل ينظمون الرحلات التجارية ويقومون بدور سياسي لدى الدولة المضيفة. بل إننا نشهد أحياناً أن هؤلاء القناصل قد حازوا على رضى السلطات الحاكمة بشكل كلي، وقد فرضوا أنفسهم إلى حد جعلهم يتقدمون بروتوكولياً على أهل السياسة المحليين. هنا أيضاً خضعت التجارة للشروط الاقتصادية فمنع الاتجار بمواد دون أخرى

تبعاً لقوة المحاصيل ولشروط وظروف استخدامها سلاحاً ضد الدولة المصدرة وما شابه. على أن العلاقات هذه لم تكن لتخضع لشروط الدولة المضيفة وحسب، بل للظروف الداخلية أيضاً، داخل المدن التجارية الإيطالية نفسها والتي لم تكن الحياة فيها دون مشاكل بين جبليين وساحليين أو بين العائلات التجارية التي شكلت فيما بينها تروستات ضخمة كان لها تمثيلها حتى في الخارج. مما أتاح لها التوغل عبر ممثلها الذين كانوا بمثابة عنصر أمان وثقة.

أخيراً يظل لقصص أمراء البحر وأعمال القرصنة حيز من الأحداث ومن التحكم في الحياة التجارية وفي الطرق البحرية التي يتوجب عليها أحياناً التعرج هرباً من قرصنة أو من تنافس حتى بين المدن التجارية.

بالانتقال إلى المناطق التركية تركز الدراسة على بعض المراكز: أزمير، نيقية وأفسس، وهي موانئ ارتبطت بمعاهدات وخضعت لمضايقات القراصنة وكانت عرضةً لتجاذب قوى متعددة من الشرق أو من جانب القوات التركية الصاعدة، ومن الغرب عبر تحالف ضم البابا وأمراء الجمهوريات الإيطالية وبعض الأمراء الفرنسيين. فقد ساهم الباباوات باستمرار في إصدار قرارات تمنع الاتجار مع المسلمين؛ خاصةً بعد فشل الحملات الصليبية تحت طائلة إلقاء الحرم على التجار. هذا مع العلم أن العلاقات التجارية قلما تخضع لقانون الإيمان المسيحي. لكن ذلك أتاح من جانب آخر للأمراء المسيحيين في الغرب شَنَّ حملات ترهيب على أساطيل في البحار أو على السواحل في قبرص ومصر وسورية بحجة الغيرة المسيحية. لكن بعض الأمراء، قد توصل بالفعل إلى عقد معاهدات تتيح لرعاياه التنقل في قلب هذه الأقاليم والحصول على أذونات خاصة بالتجارة وعلى إعفاءات ضريبية معينة. لم تتغير الطرق التجارية في هذه الفترة فظلت مثلاً تتمون بمنتجات الهند والصين عن طريق عدن. وظلت الإسكندرية باباً مفتوحاً على المتوسط وإن كانت قبرص قد أخذت دوراً بارزاً فذلك لم يؤثر على أسواق سورية القريبة. بل كانت قبرص في غالب الأحيان صلة الوصل مع الغرب المسيحي والشرق المسلم.

بظهور المغول كان لا بد من قيام حقبة جديدة. يمهد لها المؤلف بالبحث عن

القوة المسيحية داخل هذه الدولة. وهنا أقول إن المؤلف التفت باستمرار لهذا الجانب من العلاقات معطياً إياه أهمية واسعة من باب تحالف القرنين مع قرينه. أو لأن المعطيات التي استند إليها المؤلف وهي غربية في معظمها قد أتاحت هذا الجانب من الدراسة دون سواه، فأفاض فيها مقدماً أحياناً، بل في أحيان كثيرة الجانب السياسي على الجانب التجاري وهو جوهر الدراسة. لا ننكر بالطبع ما تستطيع العلاقات السياسية أن تقدمه للعلاقات التجارية. لكن موضوع التأليف يظل كما نعلم العلاقات التجارية. ثم إن المؤلف قد انطلق في أحيان كثيرة من علاقات فردية، علاقة تاجر بحاكم مثلاً ليعطي دليلاً على توسع تجاري. وهذا ما قدمه في هذا الباب كما في أبواب أخرى كثيرة. من هذه الزاوية يحفل الكتاب بأخبار يراد لها أن تكون تاريخاً للعلاقات التجارية. بكل الأحوال علينا أن لا ننسى أن الكتاب قديم نسبياً وقد تكون أخباره على اختلافها وكثرتها مادة تاريخية لا تاريخاً.

وهكذا في التجارة مع المغول يركز الباحث على الطرق التجارية، وهي هنا طريقان. طريق يمر عبر أرمينيا المسيحية وآخر عبر جنوب روسيا إلى الصين. وقد تأكد ذلك بشهادات المؤرخين والرحالة عرباً وأجانب، أمثال أبي الفداء وماركو بولو حيث نجد شهادات ثابتة على ازدهار هذه الطرق وقيام مدن جديدة وتميز دور المدن السورية في ذلك خاصة بعد ازدهارها بالقطن إنتاجاً وتصنيعاً. ويشير المؤلف هنا إلى امتياز مدن أياس والجوازات وسواها.

على أن التجارة لم تكن تجارة المتوسط وحسب فبعد القرن الثاني عشر بتنا نشهد صعوداً مستمراً وصارت بلاد الروم تؤسس لها مستعمرات متعددة، بل مدناً على البحر الأسود وعلى بحر مرمرة خاصة لاستيراد القمح والملح والنبذ والعبيد من الأسر التتارية أو الشركسية أو الروسية. وقد أفرد المؤلف فصلاً مطولة لإبراز المواثيق التي تعزز برأيه التجارة بين المدن الإيطالية مع أجزاء بلاد القرم التابعة للتتار والتي تحولت لاحقاً إلى حكم العثمانيين. فأشار إلى نوع التجارة وإلى كمية الضرائب وإلى نوع المعاملة الفضلى التي تمتع بها التجار والامتيازات التي حصلوا عليها. بل إن ثمة مدناً كانت وكأنها امتداد لجنوة أو لسواها (مدينة كان). كما أن

بعض الجاليات الاقتصادية قد حصلت على حق استثمار الأراضي والمزارع، لاسيما الكروم وتجارة النبيذ كما لو أن المدن التجارية قد تحولت إلى مستعمرات حقيقية.

في هذا الإطار يسهب الباحث في وصف الطرق من شواطئ البحر الأسود باتجاه الصين. ولكنه يركز أيضاً على الحدود، أو على الطابع الديني الذي أعطي لبعض هذه البعثات إذ لم تقتصر على أرباب البحر بل ضمت أيضاً بعض رجال الدين المبشرين الذين أصروا على التبشير في أقاصي البلاد فأقاموا الأديرة والكنائس واتصلوا بأصحاب النفوذ حتى ما بعد سور الصين العظيم. والمؤلف يشير بنوع خاص إلى الترحيب المقبول الذي واجه به حكام الصين الأجانب من تجار ورجال دين، علماً أن الهند كانت دائماً الوسيط الأهم في التجارة مع الصين.

صحيح أن قسماً كبيراً من الدور التجاري قد تحول مع صعود الدولة العثمانية وإقامتها لأساطيل تجوب البحار وسيطرتها على المضائق (البوسفور) لكن الخلفاء العثمانيين عرفوا أيضاً كيفية التعامل مع التجار الإيطاليين البنادقة وسواهم. ونقول البنادقة لأنهم كانوا الأسرع في إقامة معاهدات سرعان ما أبرم على مثالها التجار الآخرون معاهدات أخرى.

هنا يشير الباحث إلى تغير في نوع العلاقات التجارية مع الغرب، بحكم الوضع الديني المستجد أولاً وبحكم السيطرة العثمانية التي استحوذت على معظم الدولة البيزنطية سابقاً وعلى أجزاء كبيرة من أوروبا (البلقان والبلغار) إلى جانب الموانئ التجارية على المتوسط (سوريا وفلسطين ومصر أحياناً). وإذا كانت الطرق لم تتغير فإن الباحث قد أفاض هنا في وصف وضعية التجار من حيث تنظيم أوضاعهم عبر قناصل معتمدين في عاصمة الدولة العثمانية وفي المرافئ الهامة. فالعلاقات خضعت في معظمها لمواثيق تحدد بموجها مكان إقامة التجار وأعدادهم وفنادقهم وكنائسهم وحتى أحياناً مواقيت وصولهم إلى الموانئ وكيفية تفرغ بضائعهم ومواعيد خروجهم إلى الساحات وكيفية اختلاطهم مع عامة الناس. من هذه الزاوية تبدو الدراسة على جانب كبير من الأهمية من الناحية الاجتماعية. بل إننا لنجد فيها وصفاً جيداً لبعض الموانئ

(الإسكندرية مثلاً)؛ بما يمثله هذا المرفق من تنظيم، إذ نجد فيه أكثر من رصيف فئمة واحد للسفن الإسلامية وآخر للسفن الغربية والاختلاط بينهما غير مسموح. وكذلك نجد وصفاً للإجراءات التي تتعلق بعملية الوصول وتفتيش السفن وإحصاء البحارة والركاب والبضاعة ومصادرة أوراقها وأجهزة قيادتها لما بعد السماح بها بالإبحار ثانية إلخ... وإلى ذلك نجد وصفاً لحياة الجالية في هذه المدن وعلاقة أهلها بالسكان المحليين ولما هو مسموح لهم به من إقامة كنائس وفنادق اللافت فيها أنها لم تكن متناحرة مع السكان المحليين بقدر ما كانت متناحرة فيما بينها. فلكل جالية فندقها وكنيستها وأديرتها وأوقافها. وإذا كانت الغلبة هنا للإيطاليين فإن المجال قد انفتح أيضاً للفرنسيين وللأسبان لاحقاً.

وإذا كان الكتاب، أو لنقل هذا المؤلف الضخم قد انتهى باعتبار أن التجارة في أواخر العصور الوسطى قد بدأت عدها العكسي بفعل عوامل متعددة منها اكتشاف طريق رأس الرجال الصالح، مما أضعف المتوسط نسبياً ومنها الغزو المغولي وتدهور الأوضاع الداخلية في بعض الأقاليم (سوريا وبغداد) وتخريب بعض الطرق. ومع الدولة العثمانية كانت أساطيلها الخاصة تقوم بمهام تجارية مما لم يعد يوحى بالحاجة الكبيرة للمدن/المرافئ الإيطالية. بكل الأحوال تبرز هذه الدراسة الضخمة التحولات التي تصيب الطرق مع صعود كل عهد، أو لنقل مع أفول كل دولة وصعود غيرها وهذا طبيعي. آخر ما يسجل ظهور البرتغاليين على خط التجارة وتحول الطرق.

لكن ما نريد تسجيله هنا من ملاحظات أخيرة، سنحاول إيجازه إلى حد أقصى، إذ سبق لنا أن قدمنا أكثر من ملاحظة إبان العرض:

1 - الكتاب تاريخ للتجارة في الشرق الأدنى. ولكن هذا التحديد لم يتبع بدقة فظل الشرق عنده يتراوح وبحسب الفترات السياسية بين أدنى وأقصى. فلم يتحدد المكان بسهولة. إلا أن الغرب كان هنا أكثر تحديداً وهذا ما سنتناوله ثانياً. نشير هنا إلى أن تاريخ التجارة قد تحول إلى تاريخ للعلاقات التجارية. مما يحملني على موافقة المراجع للكتاب في مقدمته للجزء الأول الدكتور عز الدين فوده، إذ وجد فيه مرجعاً صالحاً بل جيداً لتاريخ النظم الدبلوماسية والقنصلية. فالوثائق المتعددة

لا تغطي التجارة بقدر ما تغطي العلاقات التجارية المقننة. ودراسة هذه المواثيق قد تكون أساس القوانين ومنها قوانين البحار وما عدا ذلك.

2 - قلنا إن الغرب كان أكثر تحديداً. وهذا واضح بجلاء إذ غالباً ما تقتصر الدراسة على المدن الإيطالية التي اكتسح تجارها تجارة القرون الوسطى، وإن تعدى الأمر ذلك بالمقارنة معها، أو بهدف إثبات العلاقة بها. فالكتاب من هذه الناحية تأريخ لتجارة هذه الموانئ بالشرق مع التحفظ على الأدنى.

3 - معظم المصادر والمراجع هي ما يرتبط بهذه المدن وتالياً فهي غربية في غالبيتها. علماً أن العودة إلى جغرافيين ورحالة عرباً لم يكن بالأمر النادر. بكل الأحوال إن قدم الدراسة (أكثر من مئة عام) ليشفع بهذا التقصير. لإعادة بحث الموضوع لا بد أن تعيد بحث أرشيف أكثر توسعاً (الأرشيف العثماني مثلاً).

4 - خلا الكتاب من الخرائط التوضيحية. مع أنه في الدراسة أشار مراراً إلى خرائط يستدل بها على الطرقات والمواقع.

5 - لم أحاول تلخيص الجزء الرابع من هذا المؤلف مع ما له من أهمية. فالجزء هذا في معظمه، إن لم يكن كله ملحقات تناول فيها المؤلف معظم المادة التاريخية ولكن بشكل مختلف. إذ درس فيه، أو لنقل استعاد فيه موضوعه من خلال تتبع المواد التي شكلت عصب التجارة، من قمح إلى توابل على اختلاف أنواعها إلى حرير إلى معادن إلى أخشاب إلخ مما هو معروف كمواد تجارية في العصور الوسطى. فالمؤلف استعاد هنا مواطن هذه المواد وكيفية خروجها من مصدرها وطرق مرورها إلى أماكن بيعها واستهلاكها مما يعني أحياناً استعادة بعض من المادة التي تمت دراستها. لكن التوسع هذا مفيد لمن أراد المزيد من التفاصيل عن أنواع بعينها أو من أجل تتبع مادة معينة. وإذا كانت هذه من الملاحق لكنها بالواقع جزء هام من الكتاب.

6 - نجد في الكتاب تشديداً على التجارة كمادة في العلاقات وعلى المتوسط كوسط لهذه العلاقات. صحيح أن البحث قد تشعب ليطال أماكن أخرى (البحر الأسود - المحيط الهندي) لكن المتوسط بدا هنا منبعاً ومصباً لهذه العلاقات

ولازدهار التجارة في العصور الوسطى . وما أن تحولت الطرق حتى نجد المؤلف يختم سفره بالحديث عن كوارث أصابت التجارة، كارثة دخول العثمانيين، و كارثة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة إلى البرتغاليين . هل يكون المؤلف هذا جزءاً من إلهام لمن راح يعتقد بتفوق حضارة المتوسط؟ وفي الغرب أصداء لذلك! بكل الأحوال إننا نجد في الكتاب مرات متعددة يقول فيها الكاتب عن طريق معينة، إننا نعلم خط الذهاب ونجد له وصفاً ولكننا لا نعلم خط الإياب ولا نجد له وصفاً. لكننا في هذا الكتاب ككل نعلم خط الذهاب والإياب. فالواضح بجلاء هو اعتماد أوروبا، أوروبا الوسطى التجارية خطأ تذهب منه السفن وتعود إليه البضائع.